السويداء تفتقد مركز إصلاح.. ودار الرعاية تلزم باستقبال الخارجين عن القانون؟

مدير الدار لـ«الوطن»: لا يمكن دمج المشردين وأصحاب السوابق مع الأطفال النزلاء

السويداء - عبير صيموعة

افتقاد محافظة السويداء وجود مركز للإصلاح أسوة بعدد من المحافظات جعل من دار الرعاية (بيت اليتيم) مقصداً بالإكراه والإجبار لاستقبال الأطفال سواء أكانوا المشردين منهم أو أصحاب السوابق أو المتسولين، ما خلق إشكالية حقيقية ومعاناة لدى القائمين على الدار جراء رفضهم لاستقبال بعض الحالات لتعذر دمجها مع نزلاء الدار، الأمر الذي ولد في كثير من الحالات حنقاً من قبل المجتمع الأهلي واتهامهم دار الرعاية بالتقصير وصد الأبواب بوجه الأطفال المشردين.

المدير الإداري للدار ورئيس مكتب الإرشاد النفسي نورس أبو فخر أكد لـ«الوطن» أن أبواب دار الرعاية مفتوحة للجميع ولا يمكن إقفالها بوجه أحد إلا أن هناك مجموعة من المعايير المفروضة والمستخدمة لاستقبال الأطفال في بيت الرعاية في السويداء وهي أن يكون الطفل من عمر ٣ سنوات إلى ١٤ سنة وأن يكون فاقد الرعاية من أحد الوالدين أو أن أحد الأبوين بالسجن أو يعاني أحد الوالدين من مرض نفسي يمكن أن يكون له المنعكس النفسي على الطفل ضمن منزله، علماً أن من يتم استقبالهم من الأطفال في دار الرعاية في السويداء لا يجري العمل على إخراجهم من الدار عند بلوغهم السن القانوني ولا يتم إخراجهم حتى ينهوا دراستهم الجامعية، إضافة إلى تزويج الإناث منهم وخاصة ممن يتقيد منهم بقوانين الدار التي تفرض التربية مع الرعاية مجتمعين.

أما بالنسبة للمسنين فقد أوضح أنه يجب أن تكون الأعمار فوق الستين وأن يستطيع المسن خدمة نفسه إضافة إلى المعنفات من السيدات وخاصة المعنفات اقتصادياً ممن وجدن أنفسهن وحيدات من دون دخل مالي أو رعاية لوفاة الوالدين أو الزوج أو لعدم استقبال البعض منهن من قبل أشقائهم.

ولفت أبو فخر إلى أن عدم وجود مركز إصلاح على ساحة المحافظة أسوة بدمشق كمركز خالد بن الوليد مثلاً أو مركز قدسية ما فرض على دار الرعاية ولو بالإجبار من قبل الجهات الشعبية والمجتمع الأهلي وحتى الجهات القضائية استقبال جميع الحالات للأطفال سواء من المشردين منهم أو الأحداث أصحاب السوابق ومدمني المخدرات أو الحشيش، وما خلق إشكالية كبيرة أمام الدار التي تعتبر بمنزلة منتجع لا يمكن فصل أي قسم عن الآخر سواء المطعم أو الحديقة أو الملاعب وصولا إلى الغرف، وذلك لتعذر فصل هؤلاء الأطفال بقسم خاص عن أطفال الدار بسبب طبيعة البناء مع وجود تخوف من السماح لهم بالاندماج مع المقيمين بالدار.

وأشار أبو فخر أنه لا يمكن إلزام دار الرعاية باستقبال تلك الحالات لوجود شروط محددة لاستقبال النزلاء بها وخاصة مع ما يتم اتخاذه من تدابير لمصلحة هؤلاء الأطفال من دعم نفسي وخطة سلوكية لإخراجهم من دائرة التشتت التي كانوا ضمنها وإعطائهم الثقة بأنفسهم ودمجهم بالمدارس عن طريق خريجين تربويين فلا يمكن للإدارة دمجهم مع المشردين وأصحاب السوابق وهم في الأصل ضمن فترة عمرية حساسة.

ولفت إلى أنه مع عدم وجود مركز إصلاح من المفترض إيداع الحالات التي يثبت فيها أن الطفل من أصحاب السوابق أو من المتعاطين في قسم الأحداث في السجن المدني أو إحالته إلى العلاج من إدمانه وليس تصدير قرار من النيابة العامة والقضاة بإيداعه ضمن الدار.

وبين أبو فخر تعرض أفراد من أعضاء الإدارة إلى دعاوى قضائية بالخطف من قبل بعض الأهالي لاستلامهم بعض الأطفال من أقسام الشرطة وإيداعهم دار الرعاية بطلب من الأطفال أنفسهم لتعذر إعادتهم إلى ذويهم.

وأكد أبو فخر تعاون النائب العام والقضاء مؤخراً بعد تقديم الصورة الحقيقية للواقع، حيث تم اتباع سياسة إبداء الرأي من قبل الإدارة بأي حالة يتم تحويل أوراقها من القضاء قبل استقبالها بالدار دون فرض وخاصة للأطفال أصحاب السوابق أو سجل الإجرامي من سرقات وغيرها ممن يتعذر دمجهم مع النزلاء من الأطفال.

وأشار إلى أنه تم تقديم مقترح منذ سنوات من قبل لجان مكافحة التسول بالسويداء لمديرية الشؤون الاجتماعية بضرورة المطالبة بإقامة مركز للإصلاح في المحافظة لاستقبال الأطفال المشردين والمتسولين وأصحاب السوابق أو مرتكبي الأعمال غير القانونية بجميع أشكالها إلا أنه حتى هذا التاريخ لم يبصر المشروع النور.

بدوره مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في السويداء سامر بحصاص أكد لـ«الوطن» أن ما جرت الإشارة إليه من قبل إدارة دار الرعاية دقيق حيث باتت قضية إقامة مركز إصلاح على ساحة المحافظة ضرورة حتمية.

وبيّن أنه سيتم مراسلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للسعي لإقامة هذا المركز وفي حال تعذر رصد الإمكانيات المالية لهذا المشروع حالياً بسبب الظروف التي تمر بها البلاد فيمكن لأي جمعية على ساحة المحافظة والبالغ عددها ١٣٣ جمعية تقريباً من التقدم لإقامة مركز للإصلاح مع كامل تجهيزاته والمديرية على استعداد لتقديم المكان والإشراف من قبلها على كامل المركز.

رئيس الرابطة الفلاحية لـ«الوطن»: أسعار التموين للحليب غير منصفة للمربين

القنيطرة - خالد خالد

للمرة الثانية تقوم مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة بإصدار نشرة لأسعار الحليب والألبان والأجبان في المحافظة، حيث حددت المديرية سعر كيلو حليب البقر كامل الدسم بـ١٦٠٠ ليرة بعد أن كان سعره في النشرة الأولى والتي صدرت بتموز الماضي ١١٥٠ ليرة، ولبن البقر رائب كامل الدسم ومعبأ ضمن عبوة بلاستيكية رقيقة وغير مطبوعة وزن ٧٠٠ غرام بـ١٧٥٠ ليرة وعبوة وزن واحد كيلو غرام بـ٢٢٥٠ ليرة وعبوة وزن ١٧٠٠ غرام بـ٤٢٠٠ ليرة، في حين حددت سعر اللبنة قابلة للدهن وكاملة الدسم (دوكمة) وزن واحد كيلو غرام بـ٩٥٠٠ ليرة بعد أن كان بـ٥٥٠٠ بالنشرة الأولى، واللبنة الجاهزة للمونة (ناشفة) دوكمة بـ١٢٥٠٠ بعد أن كانت ٧٠٠٠ ليرة والجبنة البقري البلدي بـ١١٥٠٠ ليرة وبالنشرة السابقة ٦٥٠٠ للكيلو الواحد.

وأوضح مدير التجارة الداخلية حمدي العلي أن نشرة الأسعار الثانية والتي أصدرتها المديرية حسمت تذبذب الأسعار لمادة الحليب ومشتقاته واختلاف الأسعار من محل لآخر.

وأكد لـ«الوطن» أن الأسعار التي اعتمدتها المديرية بعد حساب التكلفة الفعلية للمادة ولقاء أصحاب المعامل الخاصة والناقلين للمادة وبعض المربين، بهدف إنصاف الجميع من مستهلك ومنتج وبائع ومربٍ.

وأشار العلي إلى أن المديرية قامت باحتساب تكاليف التصنيع على أساس أن سعر كيلو الحليب من أرض المزرعة تم تحديده بـ١٥٠٠ ليرة، مطالباً الباعة بالإعلان عن التسعيرة بشكل واضح والتواصل مع المديرية لمعرفة الأسعار المحددة.

«الوطن» سبرت عدداً من الورش والمعامل، حيث لوحظ أن سعر كيلو اللبن ٢٢٠٠ ليرة واللبنة الناشفة (للدحرجة) تباع بـ١٤٥٠٠ ليرة والطرية للدهن ٩٥٠٠ والجبنة البلدي ١١٥٠٠ ليرة، ورغم هذه الأسعار فإن الشكوى قائمة من تكاليف الإنتاج بسبب المحروقات، والتي يتم استجرارها من السوق السوداء، لكون معظم الورش منزلية ولا تملك سجلاً تجارياً، عدا شكوى قلة مادة الحليب لاستمرار الإنتاج بسبب قيام التجار وأصحاب المعامل الكبيرة بجمع مادة الحليب وبكميات كبيرة وبسعر نحو ١٥٠٠ – ١٦٠٠ ليرة للكيلو، علماً أن سعر كيلو الحليب يباع بالقنيطرة للمستهلك بين ٢٠٠٠ – ٢٢٠٠ ليرة.

واعترض رئيس الرابطة الفلاحية بالقنيطرة خالد محيرس على أسعار مديرية التجارة الداخلية لمادة الحليب ورأى أنها غير منصفة في ظل ما يتعرض له المربي من صعوبات ومشاكل كثيرة، معتبراً أن وضع المربي الحالي مزرٍ جداً بسبب ارتفاع الأعلاف بشكل جنوني وكذلك الأدوية البيطرية والعلاج واستمرار نفوق عدد كبير من الماشية بسبب الجوع.

وبين محيرس أن سعر كيلو العلف حالياً نحو ٢٣٠٠ و(كيس العلف يصل لنحو ١٢٠ ألف ليرة)، أما كيلو التبن ١٣٥٠ ليرة، وكل بقرة تحتاج يومياً إلى ١٦ كيلو علف وسعره نحو ٣٦ – ٣٨ ألفاً من دون حساب سعر التبن والعلاج وغيره وبالتالي وبحسبة بسيطة نجد أن المربي يخسر يومياً نحو ١٠ آلاف ليرة، لأنه لو فرضنا أن البقرة تنتج ١٥ كيلو حليب يومياً وتم بيع الكيلو بسعر ٢٠٠٠ ليرة وليس بسعر مديرية التموين فإن مجموع الإنتاج يصل لـ٣٠ ألف ليرة.

واتهم مؤسسة الأعلاف بأن الدورات التي تعلنها ومهية ولا تسمن ولا تغني من جوع، حيث حددت الدورة العلفية الأخيرة ٤ كيلو غرام من مادة النخالة لكل رأس من الأبقار ثم خفضتها إلى ٢ كيلو والمادة حالياً غير متوافرة بستودعات الأعلاف على أرض المحافظة والسبب عدم وجود سيارات لنقل المادة من مستودعات المؤسسة (لعدم وجود مازوت لتعبئة السيارات التي ستقوم بنقل المادة).

وأشار رئيس الرابطة الفلاحية إلى حالة الجوع التي تعيشها الثروة الحيوانية بالمحافظة، حيث لم ينبت العشب بالأراضي بسبب تأخر الأمطار هذا الموسم الأمر الذي أدى إلى نفوق عدد كبير من الأغنام، مبيناً أن أحد المربين في القطاع الجنوبي فقد خلال الأسبوع الماضي ٥٠ رأساً من الأغنام (نعجة) بسبب الجوع، كما أن المواشي في منطقة الكوم بريف القنيطرة الأوسط هزيلة ولوحظ أنها تمشي بعرج واضح نتيجة الجوع وغياب المراعي هذا الموسم وغلاء الأعلاف بشكل جنوني عدا غلاء العلاج والأدوية البيطرية، حيث دفع أحد المربين مبلغاً ومقداره ٨٠٠ ألف ليرة لأحد الأطباء البيطريين على ولادة بقرة ولكن للأسف تم خسارة البقرة بعد إجراء عملية غير ناجحة!

منها يصل إلى نصف مليون ليرة

مختار أهالي إدلب الوافدين إلى اللاذقية لـ«الوطن»: الإيجارات تكوي فقراء الوافدين

اللاذقية - عبير سمير محمود

قال مختار أهالي إدلب الوافدين إلى اللاذقية محمد رضوان السليم لـ«الوطن»: إن أهالي الوافدين منذ حوالي سبع سنوات، يعانون كثيراً في ظل الظروف المعيشة القاسية والأوضاع الاقتصادية الصعبة بشكل عام، لافتاً إلى أن عددهم يتراوح بين ١٨ – ٢٠ ألف أسرة.

المختار – المقيم في اللاذقية – أشار إلى أن معظم الأسر الفقيرة التي نزحت إلى اللاذقية تسكن مناطق العشوائيات وتعيش أوضاعاً صعبة في ظل رفع الإيجارات وغلاء المعيشة، مقابل قلة ممن يعيشون في مناطق مفترقة ضمن المدينة والريف، مبيناً أن الإيجارات تتراوح بين ٢٠٠ – ٥٠٠ ألف ليرة حسب المنطقة سواء كان منزلاً عادياً أو حتى غرفة وصالون! فلا فرق عند البعض ويبتزون المحتاجين لمأوى آمن.

وذكر السليم أن معظم المستأجرين يتعرضون للاستغلال والابتزاز في مسألة عقود الإيجار ومنهم من يطلب سجلات عقارية وسندات إقامة وهذه المناطق عشوائية غير منظمة، ما يجعلهم تحت وطأة الابتزاز في رفع رسوم الإيجار بين الفترة والأخرى، مطالباً بضرورة مراعاة أوضاع هؤلاء والنظر إليهم نظرة العطف والرحمة.

وبيّن أن العديد من الأسر الوافدة لديهم أقارب مغتربون خارج البلاد منذ سنوات

ما قبل الأزمة ويرسلون لهم مبالغ دورية ولولاهم لما استطاعوا العيش وسط هذه الظروف، ونسبتهم حوالي ٥٠ بالمئة من مجمل الوافدين، مقابل نسبة ٣٠ بالمئة منهم نستطيع تصنيفهم بدرجة العدم «معدومين من الفقر» يعملون بالمياومة عند أصحاب المحال وعمال بناء، على حين أن نسبة ٢٠ بالمئة وضعهم جيد من ميسوري الحال.

وطالب المختار بضرورة مساعدة العائلات النازحة الفقيرة من خلال سلل غذائية ومعونات المنظمات كالهلال الأحمر أو الجمعيات الخيرية في اللاذقية لتكون منظمة بشكل دوري فمنذ أشهر تحصل كل عدة أشهر وآخرون لم يحصلوا عليها مطلقاً منذ سنوات.

في المقابل، قال السليم إن عدداً من المهجرين ممن يمتهنون الحرف ووضعهم المادي جيد، عملوا على فتح ورش في اللاذقية منها البسة وأحذية وحدادة وتجارة وخياطة، وتصليح سيارات وصيانة أدوات كهربائية، إضافة لوجود عدد محدود من المهجرين ممن استطاعوا فتح مطاعم صغيرة ومحلات صاغة، مشيراً إلى مساهمة جميع هؤلاء بإثبات وجودهم بهذه الأعمال وانعاش الاقتصاد المحلي في المحافظة وتشغيل أيادٍ عاملة وسط هذه الظروف الصعبة.

إلى مناطق التحرير ولكن..!

من جهة ثانية، لفت السليم إلى مطالبة محافظ إدلب مؤخراً، جميع المهجرين الموظفين الذين تقلوا عملهم إلى المحافظات الأخرى، طلب منهم العودة إلى المناطق المحررة والالتحاق بالدوام في خان شيخون التي تمت استعادتها وتحريرها من التنظيمات المسلحة وتضم حوالي ٥٠ قرية محررة.

ورغم اعتبار السليم أن طلب المحافظ محق لتشجيع جميع أبناء المحافظة على العودة، نوه في الوقت نفسه بضرورة تأهيل البنى التحتية في المناطق المحررة وتأمين المواصلات لضمان عودة الجميع بظروف مناسبة للعيش بتوفير المياه والكهرباء وترميم المنازل، وخاصة أن ليس كل المهجرين من خان شيخون ما سيضطر من يرغب بالعودة إلى العيش بمنزل ليس منزله وفي حال قام بترميمه على حسابه ربما يأتي صاحبه بعد فترة ويطالبه بالإخلاء وهذا حق، لذا لا بد من تأمين كل سبل العيش للراغبين في العودة وتشجيعهم على إعادة الحياة للريف المحرر بشكل عام.

واقترح المختار أن يتم إلزام المهجرين الموظفين من أبناء المناطق المحررة أنفسهم بالعودة إلى منازلهم ومناطقهم التي باتت تحت سيطرة الجيش العربي السوري وتنعم بالأمان، وهنا يستطيع أبناء هذه المناطق ترميم منازلهم والعيش فيها من دون خوف الإخلاء، ما يخفف الأعباء عن المحافظات الأخرى وباقي الوافدين فيها حتى تتحرر مناطقهم من دنس الإرهاب وإن شاء الله يكون موعد العودة لمنازلهم في إدلب قريب جداً.